

دعوات إلى تعديل ثالث على قانون الاستثمار

الضرورة تقتضي إشراك القطاع الخاص وتطوير المنظومة المصرفية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي



العراق وتؤخر العملية الاستثمارية في البلد. وأشار عبد الحسين إلى أن هذه القوانين متخلفة ولا تواكب الأنظمة الاستثمارية الحديثة وليست مع رؤية الدولة في التوجه نحو اقتصاديات السوق مما عرقل دخول المستثمر الى العراق.

وشدد على منح الثقة للمستثمرين الأجانب للدخول الى البيئة الاستثمارية المحلية من خلال وضع التسهيلات له وتشجيعه على العمل في العراق، داعياً الى تطوير المنظومة المصرفية في العراق لكي تحافظ على أموال المستثمر.

ودعا الخبير الاقتصادي إلى ضرورة القضاء على الروتين وتطبيق نظام النافذة الواحدة لكي تسهل من الاستثمار في العراق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الى البلد.

وكان قد أوضح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان النائب عامر الفايز في تصريح سابق (الوكالة الإخبارية للانباء) أن النظام المصرفي في العراق لا يواكب الأنظمة المصرفية العالمية الحديثة، مشيراً إلى أن المستثمر في أغلب الأحيان لم يأت بكامل مبالغه إنما يعتمد على القروض والتمويل من قبل المصارف، مؤكداً أن المصارف العراقية من خلال اتخاذها مبدأ الفوائد فلم تشجع المستثمر لأداء عمله بشكل جيد.

وأشار إلى أن المستثمر الأجنبي ما زال قلقاً من بعض النوايا كمشروع حذف الأصفار من العملة وغيرها فهذه كلها تكون عاملاً غير مشجع وطارده للمستثمر ،لأنه يرى الوضع غير مستقر في البلد.

وشدد على ضرورة تشجيع المستثمر بمنحه أراضي من دون مقابل لاسيما أن العراق لديه قانون تملك الأراضي.

وأقترح عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية بيع الأراضي في حال ان الحكومة غير قادرة على تملك الأراضي الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ إلى أن مجلس الوزراء وافق على تعديل نظام الاستثمار رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل، استيفاء نسبة قدرها ١٠٪ من قيمة إيجار الأراضي خلال الثلاث سنوات الأولى من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع المثبت في العقد، وتكون النسبة بمقدار ٥٪ من قيمة الأرض للمراكز التجارية والفنادق بعد انتهاء السنوات الثلاث أعلا وتنت في صلب العقد، فضلاً عن استمرار المشاريع السياحية ومدن الألعاب والمجمعات الترفيهية بنسبة قدرها ١٠٪ من قيمة إيجار الأرض وتثبت في صلب العقد.

أن قانون الاستثمار الحالي هو نفس القانون الذي تعمل به حكومة إقليم كردستان، وأوضحت عضو اللجنة المالية النيابية أن إقليم كردستان قد نجح بعملية الاستثمار كونه أزال جميع العقبات التي تقف أمام المستثمر وقضى على الروتين الإداري بكافة دوائره بالرغم من أنه يعمل بنفس قانون الاستثمار الحالي للحكومة الاتحادية، داعية إلى: الاستفادة من التجربة الاستثمارية التي لاقت نجاحاً كبيراً في إقليم كردستان.

من جهته طالب الخبير الاقتصادي إسمايل عبد الحسين بإعادة النظر للنواح والأنظمة التي أصدرها مجلس الوزراء والهيئة الوطنية للاستثمار كونها تقيد عمل المستثمرين في

عملية بناء وإعمار البلد . الى ذلك قالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيب : توجد الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تقف عائقاً أمام المستثمر من الدخول الى البيئة المحلية ، ما يجعله يتعد عن الاستثمار في العراق، داعية إلى إزالة جميع المعوقات من أمام المستثمر من أجل تشجيعه للدخول الى العراق.

وأضافت نجيب: أن العراق بلد يعاني الروتين القاتل والمستشري بجميع دوائره ومؤسساته مما أدى الى عرقلة العملية الاستثمارية في البلد من خلال الإجراءات الروتينية المعقدة التي يعرض المستثمر لها مما يضطره الى العزوف عن الاستثمار في العراق، مشيرة إلى

من جانبه دعا عضو اللجنة المالية النائب إبراهيم المظك إلى ضرورة إجراء تعديل آخر لقانون الاستثمار في العراق كونه يحتوي على فقرات تصعب التفاهم ما بين المستثمرين والحكومة الاتحادية .

وبيّن المظك أن قانون الاستثمار كلما كان أمنياً ويضمن حقوق المستثمرين الذين يدخلون الى العراق لغرض الاستثمار كان له دور بتشجيع المستثمرين من الدخول وبشكل كبير الى البلد لان المستثمر يخشى أن يعرض أمواله الى الضياع.

وأكد على ضرورة تفعيل القطاع الخاص وإشراكه في عملية الاستثمار، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تأخذ دورها في

البيئة الأمنية والدعم " اللوجستي" بكافة النواحي الى المستثمر في سبيل جذبته الى العراق، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي يشكل عائقاً أمام المستثمرين نتيجة تخلفه وعدم مواكبته التطور المصرفي العالمي الحديث.

وأكد خليل على ضرورة تفعيل القطاع الخاص من خلال إشراكه في عملية الاستثمار ومساهمته في بناء اقتصاد البلد مما سيقلل من نسبة البطالة وسيزيد من الإنتاج القومي للبلد.

وقال خليل: يجب إحالة كافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد الى القطاع الخاص لكي يأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

دعت أوساط برلمانية وأخرى خبيرة إلى ضرورة إجراء تعديل ثالث لقانون الاستثمار لعام(٢٠١٠) لاحتوائه حيثيات تشكل عائقاً أمام المستثمرين.

وأكدوا في تصريحات للوكالة الإخبارية للانباء أهمية إشراك القطاع الخاص في الاستثمار ومنحه الامتيازات العالية وتفعيل دوره بما يجعله يمتلك دور الريادة في هذا الاتجاه.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية النيابية محمدا خليل: إن قانون الاستثمار بحاجة الى تعديل ثالث كونه يحتوي فقرات تمنع دخول المستثمرين الى العراق .

وأضاف خليل : ان الضرورة تجتبه الى توفير

توقعات بازدياد نسبة البطالة بعد الانسحاب الأميركي

النجيفي يبحث مع صندوق النقد الدولي معالجة الديون الدولية



□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بحث رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي مع وفد صندوق النقد الدولي وسائل مساعدة العراق ومعالجة الديون الدولية عليه.

ونكر بيان مكتبته الاعلامي حسب وكالة كل العراق [أين] : إن النجيفي أكد خلال اللقاء الذي حضره وزير المالية رافع العيسوي والتخطيط والتعاون الإيماني على يوسف الشكري والإمين العام لمجلس الوزراء علي العلق أهمية دور صندوق النقد الدولي في تصحيح المسار الاقتصادي للعراق " ، داعياً إلى " الاسراع في إنجاز موازنة ٢٠١٢ خلال فترة قصيرة " .

وأضاف أن " النجيفي شدد على أهمية عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات ، لاشعارها بالامان والاهتمام من قبل الدولة والحكومة " . وأشار البيان إلى ان " الوعد أكد أن الصندوق يعمل حالياً على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢ " .

العمل مما سيقلل من نسبة البطالة في العراق إضافة إلى أنها ستدعم الاقتصاد العراقي من خلال إيراداتها المالية. يذكر ان محافظة ذي قار قد أعلنت في وقت سابق عن زيادة نسبة البطالة فيها نتيجة الانسحاب الأميركي وتسليم قواعدهم العسكرية الى القوات العراقية، مشيرة إلى : أن هناك الآلاف من المواطنين الذين كانوا يعملون في القواعد العسكرية كمتترجمين ومهندسين وعمال خدمين.

وبين الواسطي ان العراق ما زال يعاني الخبط بسياساته الاقتصادية نتيجة قلة الخبرات الموجودة في المؤسسات الاقتصادية للدولة مما أدى الى زيادة نسبة البطالة والفقر في العراق، مطالبا بالاستعانة بالخبرات الأجنبية المتطورة في العمل للمشاريع الاستثمارية إضافة إلى منحهم الوظائف الحكومية من اجل تقليل نسبة البطالة في العراق لأنها ستضيف " كارثة اقتصادية جديدة للبلد " .

الفرق بين الجانبين من الشباب من العاطلين عن العمل في العراق كمتترجمين ومهندسين وعمال وغير ذلك مقابل رواتب مالية عالية. ودعا الى ضرورة توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب الذين فقدوا عملهم من خلال تفعيل القطاع الخاص وزجهم في العمل للمشاريع الاستثمارية إضافة إلى منحهم الوظائف الحكومية من اجل تقليل نسبة البطالة في العراق لأنها ستضيف " كارثة اقتصادية جديدة للبلد " .

□ بغداد/ المدى الاقتصادي رجح الخبير الاقتصادي حامد الواسطي زيادة نسبة البطالة بعد الانسحاب الأميركي كون أغلب القواعد الأميركية كانت تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب.

وقال الواسطي لـ (الوكالة الإخبارية للانباء) : ان البطالة ستزداد وبشكل كبير بعد الانسحاب الأميركي نتيجة أن أغلب القواعد الأميركية الموجودة في كافة محافظات العراق كانت تشغل

خبراء: تحديات التنمية تتطلب إيجاد استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي

الاحيان ضمن غياب السياسات التخطيطية المتكاملة، التي تعتمد ضمن اجدياتها على وجود مشاركة للقطاع العام وفعالة نوعا ما في بعض النشاطات الاقتصادية تقوم بتوفير موارد مالية للاقتصاد الوطني . وتابع ان من الصعوبة بمكان ايجاد خطة اقتصادية من دون الاعتماد على مقوماتها الهيكلية والإدارية التي تؤسس وفق المشاركة ومعيار المصلحة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص ،وما يؤكد ذلك ان الموازنة المالية الاتحادية لا تزال الموارد النفطية تشكل ٩٥٪ منها ، الامر الذي من المتوقع استمراره خلال السنوات المقبلة ، الى جانب تضائل اعداد العاطلين عن العمل التي من غير الممكن ان يوفر القطاع الحكومي آلاف فرص العمل لهم ، مع ضرورة اعتماد سياسات واضحة للتنمية بالاعتماد على المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، من اجل الاسغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة ، ومن دون الإخلال او الحاق الضرر بحقوق الاجيال المقبلة لتعزيز مبدأ التنمية الاقتصادية المطلوبة في البلاد .

خطوة مهمة في هذا السياق، الى جانب ما يحتاجه بين الحين والحين الى الدراسة والتفعيل وإعادة صياغة بعض بنوده بشكل يتواءم مع المستجدات التي تحدث في المستقبل، خاصة في مجال إصلاحات القطاع المصرفي والمالي لكونه العامل الأكثر تأثيراً في الإصلاح الاقتصادي والتنمية . وأضاف ان عملية الإصلاح

عن الرغبة الجامحة في الاستيراد من الخارج . فيما قال الخبير الاقتصاد رضوان مصلح الجبوري ان تحقيق التنمية يعتمد بالدرجة الاساس على ايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة ، التي ترافق عملية اصلاح الأطر المؤسسية والقوانين في الشأن التجاري والاقتصادي والمصرفي وغيرها ، وقانون الاستثمار

التنمية الاقتصادية الشاملة بشتي مضامينها بما في ذلك التوجه نحو الاستثمار وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني ، والتحرر في التوزيع بمصادره والتوسع في مصادر الدخل الوطني، التي تعتمد على النجاح في ممارسة التطبيقات المتكاملة لتطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية . وأشار الى ان ذلك كله يعتمد بالدرجة الاساس على طرح متطلبات ضرورية ضمن رؤية اقتصادية متكاملة تعتمد اولويات استراتيجية واضحة ذات برامج معدة على تطوير الطاقة الانتاجية للقطاع النفطي والانفتاح بشكل اكثر على الاستثمار وتشجيعه وزيادة القدرة التصديرية للبلاد باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في العراق ، الى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية من اجل ايجاد اقتصاد وطني متنوع ومتوازن في ذات الوقت يكون كفيلا بسد احتياجات السوق المحلية من المنتجات بانواعها وفسح المجال امام توجه الاقتصاد الوطني باتجاه التصدير والابتعاد

□ بغداد/ علي الكاتب أكد عدد من الخبراء أهمية ايجاد الإستراتيجية المناسبة للإصلاح الاقتصادي المنشود ضمن الخطط المعدة لتحقيق التنمية، التي من شأنها كذاك التغلب على التحديات التي تحول دون تحقيقها بالشكل المطلوب . وقال الدكتور صالح المسلموي استاذ الاقتصاد في كلية النور الجامعة ان الإصلاح الاقتصادي يعتمد في تحقيقه على عدد من المراكز المهمة وهي اتساع القاعدة الرصينة للموارد الطبيعية كالنفت والغاز الطبيعي ، او الموارد الطبيعية او الموارد البشرية او الموارد المالية ، وادارة تلك الموارد بالشكل السليم وغيرها . وأضاف ان الإصلاحات الاقتصادية يفترض ان تكون في اطار التحول من اقتصاديات الهيمنة الحكومية الى اقتصاد الانتاج الذي يعتمد مبدأ الحرية في جميع تفاصيلها ، وبما يتطلبه ذلك من إنجاز مرحلة متكاملة بالمرور بإعادة تأهيل البنى التحتية والاستثمار الكامل للموارد ، وانتهاء بتحقيق



مصدر برلماني: تخصيص مليار

دولار لبناء مجمعات سكنية للفقراء

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي كشف عضو اللجنة الاقتصادية النيابية عزيز شريف المياحي عن حصول الموافقة على تخصيص مبلغ مليار دولار ضمن مشروع اعمار البنى التحتية لبناء مجمعات سكنية للفقراء في جميع المحافظات.

وقال في تصريحات صحفية حسب وكالة كل العراق [أين]: أنه سبق وأن تم جمع توقيع أكثر من مئة نائب في مجلس النواب على طلب تخصيص مبلغ مليار دولار من مشروع قانون اعمار البنى التحتية الذي تبلغ كلفته [٢٧] مليار دولار والذي سيقرباً في مجلس النواب لغرض انشاء مجمعات سكنية للفقراء .

وأضاف المياحي انه حصلت الموافقة على تخصيص هذا المبلغ لبناء مجمعات سكنية للفقراء في جميع المحافظات بواقع ثلاثة آلاف وحدة سكنية لكل محافظة " . وأشار إلى أن " هذا الانجاز الذي سيتوج بإنقاذ شريحة الفقراء والمعوزين الذين لا يمتلكون مأوى لهم والذين يضطر غالبيتهم لتسديد مبالغ الإيجارات المرتفعة سيكون من أهم الإنجازات التي تحققت من خلال الجهود البرلمانية" .

يذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة تشمل جميع المحافظات والأقضية والنواحي واطراف المدن والقرى دون استثناء فهو بحاجة الى مليونين وستمئة وحدة سكنية الى ثلاثة ملايين وحدة كمرحلة ضرورية لمعالجة أزمة السكن في العراق ووضع الحلول اللازمة لها .